

مجلس الشعب يوافق على بيان الحكومة

## عبيد: المناقشات تميزت بالصراحة وتناولت جميع جوانب العمل الوطني سرور: الحكومة تبذل جهودا تسجل لها حل مشكلات المواطنين



عبد العظيم المغربي

محمد على حسن

زكريا عزمى

وافق مجلس الشعب امس بالاعلانية على بيان الحكومة الذى القاه الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء وأعرب الدكتور احمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب عن تقدير المجلس للجهود التى تبذلها الحكومة لحل مشكلات المواطنين، واشادت الدكتورة أمال عثمان وكيل المجلس ورئيس لجنة الرد على بيان الحكومة بتعاون الحكومة مع المجلس لحل مشكلات المواطنين فى إطار مبدأ التعاون بين السلطات. وكان الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء قد اشاد فى بيانه بالمناقشات الجادة لنواب الشعب حول بيان الحكومة وقال إننا نعيش الممارسة الديمقراطية فى ازهى صورها هذه الممارسة التى تسعى مجلسنا وحكومة إلى تحقيقها وقال إننى استمعت وزملائى أعضاء حكومة الحزب الوطنى إلى التعقيبات على برنامج الحكومة البرنامج الذى خططنا له وبدانا تنفيذه هذا العام واشهد وزملائى بل يشهد

كل وطنى انها تميزت بالصراحة

### تابع الجلسة: أحمد البطريق عبد العزيز محمود

فى قلب المنطقة وهى أكثر مناطق العالم طمعا للطماعين، وقال إن القانون لن يكون محلا لخلاف من أجل تطوير القوات المسلحة وتأمين مصر.

وقال احمد أبو زيد: إن مسد هذا التفويض يستهدف مصلحة مصر ومن أجل أمنها القومي ونحن نفرض الرئيس ونأتمنه على مصر ومصالح شعبها. وقال خالد محيى الدين رئيس حزب التجمع: إن القانون لا علاقة له بالثقة فى الرئيس مبارك والقضية هى سلطة مجلس الشعب التى أرى أنها تنتقص بهذا التفويض وبناء عليه فأنتى أرفض القانون. وأكد الدكتور زكريا عزمى أن هذا القانون لا يمثل انتقاصا وهناك ظروف تعيشها المنطقة بأسرها تتطلب الموافقة على هذا القانون..

وايد كمال احمد القانون مشيرا إلى أن المنطقة تمر بظروف صعبة للغاية والطرف الآخر يمزق كل جهود السلام ولا يعرف سوى منطق القوة وحذر عبد العظيم رمضان رئيس الهيئة البرلمانية للحزب الناصرى من احتمال شب عدم دستورية لهذا القانون وانتقاص من سلطة مجلس الشعب وقال إنه لا توجد ضرورة لد العمل بهذا التفويض وتجديده رغم ثقتنا الكبيرة فى السيد الرئيس وثقتنا أيضا فى حرصه على مصلحة الشعب.

وعقب الوزير كمال الشاذلى مؤكدا دستورية تفويض رئيس الجمهورية فى اصدار قرارات لها قوة القانون فى الانتاج الحربى بالإضافة إلى توافر حالة الضرورة لهذا التفويض خاصة أن مصر تتحمل مسئوليات كبيرة من أجل الشعوب العربية وقال إن عمليات التسليح تحتاج إلى السرية وسرعة اتخاذ القرار ومن غير المعقول الإعلان عن صفقات سلاح ونحن نعيش فى منطقة تحاصرها الا خاطر.

كما وافق مجلس الشعب فى جلسته المسائية برئاسة الدكتور احمد فتحى سرور على مشروع قانون بتعديل قانون التاجير التعويلى

والصراحة وتناولت جميع جوانب العمل الوطنى وتناولت بالتحديد علاقتنا مع العالم الخارجى والتزاماتنا قبل المؤسسات السياسية وحماية الحقوق السياسية للأفراد والمؤسسات الشرعية وجهودنا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوجهاتنا المستقبلية من أجل حياة أفضل لمصر والمصريين.

وقال رئيس مجلس الوزراء إن التاريخ المعاصر يسجل أن مصر لم تشهد من قبل هذا العدد من الأصدقاء والمؤيدين ولم تحظ من قبل بهذا التقدير والاحترام من المجتمعات الدولية.. ومصر مبارك محاطة بالأصدقاء من الجميع وان اختلفوا.. وقد حصلت مصر حصصا للجهد الوفير والمؤثر خلال العشرين عاما الماضية على أكبر كم من المساعدات تلقته دولة نامية وانفردت بالنصيب الأكبر لأول مرة فى تاريخ العالم بالأغفاء من نصف ديونها الخارجية والخير يتدفق والعلاقات الاقتصادية تنمو مع كل تحرك أو زيارة للرئيس مبارك شرقا أو غربا.

وكسان المجلس قد وافق من بداية جلسته على استمرار العمل بالقانون الخاص بتفويض رئيس الجمهورية فى اصدار قرارات لها قوة القانون فى مجال الانتاج الحربى.. وأكد التقرير الذى أعدته لجنة الدفاع أن الحاجة إلى هذا التفويض مازالت قائمة وماسة بالنظر إلى الطبيعة الخاصة الحاكمة لجبال الإنتاج الحربى والتى تتمثل فى السرية والحساسية من ناحية والارتباط الوثيق بالأمن القومى من ناحية أخرى.. وأكد التقرير أن الظروف الراهنة التى تمر بها الأمة العربية حاليا فى ظل تردى الأوضاع الفلسطينية منذ أكثر من ستة أشهر وتوقف العملية السلمية إلى أجل غير مسمى يتطلب ذلك ضرورة استمرار هذا التفويض.. وتنتهى مدة التفويض الحالية فى السادس والعشرين من يوليو القادم ويعوجب موافقة مجلس الشعب على استمرار العمل بهذا القانون يمتد العمل به لمدة ثلاث سنوات أخرى.

وقد تحدث ممثل الاغلبية المهندس محمد محمود على حسن وقال: إن الموافقة على المد حتمية وضرورية حيث إن التهديدات التى تواجهها مصر وعدم استقرار المنطقة يتطلب الموافقة على تجديد التفويض خاصة أن مصر تقع